الانفتاح التجاري ومدى استجابة النمو الاقتصادي للصادرات خارج المحروقات بالجزائر: تحليل قياسي

أ. بوشنافة رضا
جامعة البليدة 2

الملخص
استهدفت الدراسة تقدير أثر الصادراتخارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة التحرير التجاري (1990-2013)،فبينت النتائج عدم وجود علاقة تكامل مشترك والسببية للصادرات خارج المحروقات بالنمو الاقتصادي في النموذج المقترح، والتفسير المحتمل لغياب العلاقة وعدم تقدير نموذج تصحيح الخطأ راجع للأسباب التالية: ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات، تأخر بيئة الأعمال والجاذبية الاستثمارية بالنسبة للاقتصاد الوطني وضعف الطاقة الابتكارية والتوطين التكنولوجي وأخيرا عدم نشوء العقل الاقتصادي القادر على تحويل الدخل الريعي إلى قاعدة إنتاجية فعالة.

الكلمات المفتاحية:الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي،الصادرات خارج المحروقات، التكامل المشترك، السببية.

Résumé :
Cette étude vise à estimer l’impactdes exportations hors hydrocarbures sur la croissance économique en Algérie durantla Période d’ouverture commerciale (1990-2013), Les résultats indique l’absence de la cointégration et de causalité entre les exportationshors hydrocarbureset la croissance économique dans le modèle proposée, l'explication probable de cet résultatdue àla faiblessede la dynamique del'activité productivehorshydrocarbures, le retard de l'environnement des affaires et de l'attraction des investissementspour l'économie nationaleet la faiblessede l'énergieinnovanteet finalementl’absence de cerveau économique capable de transformer le rendement des hydrocarbures à une base de productivité efficace.

Motsclés:l’ouverture commerciale, la croissance économique, les exportations horshydrocarbures, la cointégration, la causalité.

مقدمة:

مع بروز تناقضات نموذج التخطيط المركزي المتبع في الجزائر سابقا، اقتضت الضرورة انتهاج تنمية أكثر توازنا، وذلك بإعادة البناء الاقتصادي وتنويع قطاعاته ورفع مستوى العلاقات الاقتصادية الخارجية، فأختير اقتصاد السوق كنظام بديل، ودخل الاقتصاد الوطني في سيرورة من التحولات العميقة؛ ومعها تطلب تحرير التجارة الخارجية، فخضعت إلى برنامج إصلاحي وضع قيد التطبيق،بهدف تقوية أقطاب التنمية الوطنيةوالقدرة على المنافسة عالميا، وعدم الوقوع في الأزمات الناتجة عن تذبذب أسعار المحروقات.

إنتحرير التجارة الخارجية بالجزائر سعىإلى تحقيق الهدف بواسطة تنمية الصادراتخارج المحروقاتفي مجموع الصادرات الإجمالية،من خلالإستراتيجية وإجراءات

تأخذ بعين الاعتبار كافة القطاعات الاقتصادية قصد تعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

1) الإطار المنهجي للدراسة

- **إشكالية الدراسة:**

تضطلع الدراسة بمحاولة تقدير وتحليل أثر الصادراتخارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ تبنيها لمنهج التحرير التجاري، ويتمحور التساؤل الأساسي للدراسة في: **ما أهمية ودور الصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويلبالجزائر في ظل التحرير التجاري؟**

- **النموذج المعتمد في الدراسة:**

يتمثل نموذج الدراسة المقترح الصادرات خارج المحروقات كمتغيرة مستقلة والمتغير التابع ممثل في النمو الاقتصادي.

- **فرضيات الدراسة:**

تمت صياغة فرضيات الدراسة انطلاقا من الإشكالية ونموذج الدراسة فجاءتكما يلي:

-**الفرضية الأولى**: توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر.

-**الفرضية الثانية**:هناك علاقة سببية تتجه من الصادرات خارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي بالجزائر عند مستوى معنوية 5%.

-**الفرضية الثالثة**: لا وجود لعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر.

-**الفرضية الرابعة**: لا وجود لعلاقة سببية تتجه من الصادرات خارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي بالجزائر عند مستوى معنوية 5%.

- **منهجية الدراسة:**

لغرض بلوغ أهداف الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة (1990-2013) لكل من المتغيرتين (إجمالي الناتج المحلي GDP، الصادرات خارج المحروقاتExphh)مقيمتين بالدينار الجزائري وبالأسعار الجارية ومأخوذتين باللوغاريتم بناءا على فرضية لوغاريتمية خطية النموذج،وقبل البدء في اختبار وجود علاقة تكامل مشتركوالسببية،تم استخداماختبار(ADF) و (PP) لتحديد درجة استقرارية السلسلتين الزمنيتين.

- **الدراسات السابقة:**

ومن بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا: دراسة Emery (1967)فإعتمد على بيانات 50 دولة نامية للفترة (1953-1963)، لتحليل تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج الوطني، فتوصل إلى أن الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وعن دراسة خالد محمد السواعي (2008)[1] فهدفت إلى اختبار دور الصادرات (النفطية وغير النفطية) في النمو الاقتصاديلمنطقة غرب أسيا لإحدى عشر دولة خلال الفترة 1993-2003، وأظهرت النتائج أن للنمو الاقتصادي أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

[1] خالد محمد السواعي، دور الصادرات في النمو الاقتصادي (دراسة حالة منطقة غرب أسيا)، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد35، العدد02، الأردن، 2008. ص273.

بالرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع ، فإن هذه الدراسة تبحث في هذه العلاقة من واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة التحرير التجاري، للوقوف على مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي.

2) الإطار النظري للدراسة:

في غمرة تبنيها لاقتصاد السوق وتحرير تجارتها الخارجية، استهدفت الحكومة الجزائريةتحسين بيئة الصادرات خارج المحروقات من خلال استحداث نظام متكامل لحوافز التصدير، لتسهيل عملية تواجد السلع الوطنية في الأسواق الدولية.

2-1) ديناميكية تحرير التجارة الخارجية الجزائرية:

بالنظر إلى كون قطاع التجارة الخارجية قطاع حساس فقد ترددت الدولة الجزائرية ولزمن طويل في منح الاستقلالية لهذا القطاع. حيث تم احتكارهلقرابة ثلاث عقود (1963-1989)، وهو ما أدى إلى بروز ثلاث مظاهر على مستوى الاقتصاد الوطني تمثلت في: الندرة، التبعية (الغذائية والتكنولوجية)، توسع نشاط الاقتصاد الموازي. والسبب في ذلك سوء برمجة الصادرات والواردات، ضعف المنظومة الوطنية للتخطيط، تواطؤ الطبقة البيروقراطية الأمر الذي أدى إلى طغيان المضاربة، الرشوة، المحاباة والفساد الإداري[1].

بسبب هذه المظاهر التي تعكس الوضع الداخلي المتأزم للاقتصاد الوطني، يضاف إليها عولمة تزحف على جميع المستويات. كان لابد من إعادة تنظيم التجارة الخارجية على أسس أخرى وعلى عناصر جديدة في معظمها، فبدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وبدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما تمكن القطاع الخاص من الدخول بحرية في عمليات التجارة الخارجية[2].

إن بداية الانفتاح على التجارة الخارجية الجزائرية أقرته المادتين 40 و41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، إذ تم التأسيس لنظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة، وبالتالي أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها على حالها أمرا مسموح به لهاته الفئة من المتعاملين الاقتصاديين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي وجزئي.ثم تلى هذا الإجراء صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37، والذي جاء بمبدأ تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية، كما أصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 91-03 والتي تنص على إجبارية التوطين البنكي للواردات.

ومع الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الوطني كان لابد من إعادة النظر في التشريع والتنظيم المسيرين للتجارة الخارجية بهدف الوصول إلى إطار قانوني يدعم توجهات الجزائر لإقامة شراكات متوازنة على المستوى الإقليمي والدولي. وفي هذا الخصوص، أخذ الإصلاح الجمركي على عاتقه تخفيض التعريفة الجمركيةفوصلت إلى 30% كحد أقصى لها من خلال الإصلاح الإجمالي للتعريفة الجمركية لسنة 2002، كما صدر الأمر رقم 03-04، والذي أقام إطار تشريعيا شفافا سواء بالنسبة للمتعاملين المحلين أو للشركاء الأجانب، كما كرس مبدأ حرية الاستيراد والتصدير وأن عمليات التجارة مفتوحة لكل شخص طبيعي ومعنوي يمارس نشاطا اقتصاديا بصفة منتظمة، وأبقى هذا التشريع على

---

[1] عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص196

[2] بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص200.

استثناءات لحرية الاستيراد والتصدير واستثناءات أخرى تتعلق بوسائل حماية الإنتاج الوطني من ممارسات الإغراق والدعم وهي إجراءات مطابقة تماما لقواعد المنظمة العالمية للتجارة في هذا المجال. هذا وقد عرف سعرالصرف عدة تخفيضات بهدف زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير.

2-2) ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

في محاولة لتجاوز التبعية لصادرات المحروقات وبناء اقتصاد حقيقي، وكإستجابة لبرنامج التعديل الهيكلي الذي أضاف اعتبارات أخرى للتجارة الخارجية اتجهت الجهودإلى تشجيع الصناعات الوطنية لدعم قدرتها التنافسية، من خلال جملة من التسهيلات المالية والضريبية والجمركية.فعلى المستوى المالي، خولت القوانين والتشريعات مزايا للمصدرين، إذ القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 سمح للمصدر بالتصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة عند قيامه بعملية تصدير منتجات غير النفطية[1]. إضافة إلى ذلك يتم تقديم الدعم للمصدرين بالنسبة لبعض الموادكالتمور مثلا.

كما تساهم التسهيلات الضريبية في تقوية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الوطنية في الأسواق الدولية من خلال إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المؤسسات المتوجهة نحو التصدير[2]. ومن الأمثلة عن هذه الإعفاءات نجد: الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ، الإعفاء من الضريبة على الأرباح (قانون المالية لسنة 1996 المادة 12). الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني بنص قانون المالية لسنة 1996 (المادة 19)، على أن يطبق هذا الإعفاء حسب رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.

أما عن التسهيلات الجمركية فسمحت الأنظمة الاقتصادية الجمركية من تخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق أو رسم وهو ما يساهم في تقليل عبء خزينة المؤسسة وينعكس إيجابا على سعر المنتوج الموجه للتصدير. ومن بين هذه الأنظمة الجمركية نجد: التصدير المؤقت، نظام القبول المؤقت، نظام المستودعات الجمركية.

كذلك تم استحداث إطار مؤسسي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على سياسة الحكومة لتنويع الصادرات[3]،فأعيد تنظيم مهام وزارة التجارة،و تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الشركة الجزائرية للأسواق والمعارض، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات.

هذا، فضلا عن إجراءات أخرى تتمثل في:

- إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات حيث أصبحت إدارة الجمارك تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام) لحماية للإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار[4].

---

[1] كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 ص112.

[2] Youcef Debboub, les nouveaux mécanismes économique en Algérie,OPU, Alger, 1991, p113.

[3] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص249.

[4] وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2002، ص12.

- عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات عملها بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

2-3) خصائص وتطور الصادرات خارج محروقات الجزائرية في ظل التحرير التجاري:

تطلعناب يانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات[1] عن تطور القيم السنويةللصادرات خارج المحروقاتالجزائرية وتركيبتها السلعية للفترة 1990-2013 حيث:

- شهدت الصادرات خارج المحروقات تطورا محسوسا عبر عن نفسه بمعدلات النمو الموجبة المحققة منذ 1990 إلى 2013، ماعدا التراجع الذي عرفته هذه الصادرات سنوات 1994، 1998، 2003 و2009 مقارنة بالسنة السابقة لها، وعن التراجع الطفيف الذي عرفته سنة 2003 مقارنة بسنة 2002 فيعود بالأساس إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق مما أجبر عديد المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل "سوناكوم" عن وقف صادراتها هناك[2]، أما عن سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 فإن انعكاسات الأزمة المالية العالمية الأخيرة لم تكن لتمنح المنتوج الوطني فرصا أكبر للتواجد في الأسواق الأجنبية.

- إن نتائج الأربع سنوات الأخيرة شكلت ما متوسطه 2,90% من مجموع الصادرات للفترة 2010-2013. فبعدما سجلت 133481 م دج سنة 2010 مقارنة بـ77408 مليون دج سنة 2009 بمعدل نمو بلغ 46,6%، ثم انتقلت إلى حوالي 150294 مليون دج سنة 2011 وبمعدل نمو وصل إلى 32,49% مقارنة بسنة 2010، وعلى الرغم من تسجيلها 159897 مليون دج و171888 م دج سنتي 2012 و2013 على التوالي إلا أن معدلات نموها تبقى ضعيفة جدا أين بلغت 6,3% سنة 2012 و7,49% سنة 2013.

- تشكل المنتجات نصف المصنعة النسبة الأكبر من قيم الصادرات غير النفطية بمتوسط بلغ 66,43%، وهي منتجات ترتبط أساسا بإنتاج المحروقات بحكم اعتماد الجزائر على هذا القطاع في التصدير، وبعد التراجع الذي عرفته صادرات هذه الفئة سنة 2009 بـ 43,72% عادت للتحسن لتسجل ما قيمته 78586 مليون دج سنة 2010 لتصل سنة 2013 إلى 127862 مليون دج بمعدل نمو 62,64% مقارنة بسنة 2010.

- تضاعفت صادرات المواد الغذائية بثلاث مرات بـ 23405 مليون دج سنة 2010 مقابل 8193 مليون دج سنة 2009، كما واصلت نموها محققة 31898 مليون دج. سنة 2013.

3) نتائج الدراسة

سنتعرض أولا المنهجية القياسية للدراسة ثم نستعرض أهم النتائج المتوصل إليها.

1-3) منهجية الإطار التطبيقي القياسي للدراسة

لغرض دراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر نعتمد على المنهج الذي يمكن من استخلاص العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرتين الاقتصاديتين وهي طريقة التكامل المشترك. تتطلب هذه الطريقة دراسة خواص السلسلتين الزمنيتين المستخدمتين، ويتم ذلك عن طريق اختبارات الجذر الأحادي حيث سيتم الاعتماد على الاختبارين (AugmentedDickey-Fuller) و (Phillips and Perron).

كما يتم اختبار التكامل المشترك وفق منهجية التقدير على مرحلتين(Engel-Granger)، حيث يتم في المرحلة الأولى تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين بواسطة

[1] المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

[2] براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006، ص128.

طريقة المربعات الصغرى العادية: $Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}X_t + \varepsilon_t$، وفي المرحلة الثانية يتم التحقق من أن البواقي مستقرة في المستوى على أساس المعادلتين التاليتين[1]:

$$(DF): \quad \Delta\hat{e}_t = +\rho\hat{e}_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$(ADF): \Delta\hat{e}_t = +\rho\hat{e}_{t-1} + \sum_{j=1}^{p} \varphi_j \Delta\hat{e}_{t-j} + \varepsilon_t$$

في هذه الحالة لا يمكن استخدام جداول (Dickey-Fuller)، لذا نعتمد على القيم الجدولية لـ (Engle et Yoo,1987) ، فإذا تم التأكيد على وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات، عندئذ ننتقل إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

وبتحقق علاقة التكامل المشترك يتم تقدير نموذج تصحيح (ECM)، والذي يمكننا من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل[2]. ويتم تقدير نموذج (ECM) بإتباع الخطوات التالية[3]:الأولى تقدير العلاقة طويلة المدى بطريقة MCO: $Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$،الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى (النموذج الديناميكي) بطريقة MCO: $\nabla Y_t = \alpha_1 \nabla X_t + \alpha_2 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \mu_t$، ويجب أن يكون المعامل α_2 معنويا سالب، وفي حالة العكس نرفض نمذجةECM،فالمعامل α_2 الذي ينبغي أن يكون سالبا يمثل قوة الجذب (الرجوع) نحو التوازن طويل المدى.

2-3) نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية محل الدراسة

تم اختبار استقرارية السلسلتين محل الدراسة باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP) على أساس المستوى (level) وعلى أساس الفرق الأول، وتوضح الجداول رقم (02)، (03)، (04) في الملحق النتائج الإحصائية المتحصل عليها من جراء تطبيق الاختبارينعلى لوغاريتم المتغيرتين. حيث توافق اختبار (ADF) و(PP) على استقرار السلسلتين عند الفرق الأول وبمستوى معنوية 1% كما أنهما لاتحتويان على اتجاه عام.

3-3) نتائج تحليل التكامل المشترك وفق طريقة انجل – غرانجر:

اتضح من نتائج اختبارات الجذر الأحادي أن السلسلتين مستقرتان عند الفارق الأول، أي احتمال وجود تكامل مشترك بينهما، وللتحقق من ذلك يجب أن يتوفر شرط استقرارية البواقي في المستوى المتولدة من علاقة الانحدار طويلة الأجل: $GDP_t = \alpha + \beta Exphh_t + e_t$،بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل تحصلنا على النتائج التالية:

$$GDP_t = 2.42 + 0.90\ Exphh_t$$

(t-s) 11.42 11.91 $R^2=0.9474$; DW=1.19 ; F=396.408

أما عن اختبار استقرارية البواقي فالنتائج موضحة كما يلي:

---

[1]Valérie Mignon, Econométrie théorie et applications, ECONOMICA, Paris, 2008, p308.

[2]شفيق عربش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 05، سوريا، 2011، ص85.

[3]Régis Bourbonnais, Econométrie, 7e édition, DUNOD, Paris, 2009, p286.

الجدول رقم (01): اختبار استقرارية البواقي

NullHypothesis: E has a unit root			
LagLength: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)			
AugmentedDickey-Fuller Test Equation			
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
E(-1)	-0.799397	0.234232	-3.412837
D(E(-1))	0.317157	0.212314	1.493812

المصدر: من إعداد الباحث وباستعمال برنامج Eviews8

نلاحظ أن القيمة المحسوبة الموافقة لمعامل (e_{t-1})تساوي (3.41-) أكبر من القيمة المجدولة لـ Engle et Yoo (4.32-)، أي قبول الفرضية (H_0)فالبواقي غير مستقرة، أي لا وجود لعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة، مما يعني عدم تقدير نموذج تصحيح الخطأ.وإن غياب علاقة التكامل المشترك بين المتغيرتينيستدعي البحث في العلاقة سببية بينهما.

4-3) نتائج اختبار السببية حسب(1969) Granger

للتحققمن أن الصادرات خارج المحروقات تسبب النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة، تم استخدام اختبار Grangerللسببية، النتائج موضحة في الجدول (02)

جدول رقم (02): نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Lags: 2			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PIB does not Granger Cause EXHH	21	1.52374	0.247

المصدر: من إعداد الباحث وباستخدام برنامج Eviews8

من الجدول (02) لدينا $F_c = 1.52$ وهي أقل من القيمة المجدولة $F_t =$ 3.52وعند مستوى معنوية 5%، ومنه نرفض فرضية الصادرات خارج المحروقات تسبب النمو الاقتصادي، وعليه لا وجود لعلاقة سببية تتجه من الصادرات خارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2013 عند مستوى معنوية 5%.

من خلال الدراسة التطبيقية اتضح عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي بالجزائر في ظل التحرير التجاري،فالفرضية الأولى خاطئة بينما الفرضية الثالثة صحيحة. كذلك لاوجود لعلاقة سببية تتجه من الصادرات خارج المحروقاتإلى النمو الاقتصادي، فالفرضية الثانية خاطئة بينما الفرضية الرابعة صحيحة.

4) مناقشة النتائج:

سعى برنامج تحرير التجارة الخارجية الجزائرية إلى تشجيع التصدير خارج المحروقات، لكن غياب علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات ومن ثم عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما في الاقتصاد الوطني هو ما يطرح التساؤل بالنسبة لهذه الدراسة.والتفسير المحتمل لهذه النتائج مردهإلى الأسباب التالية:

1- ضعف ديناميكية النشاط الإنتاجي خارج المحروقات: يرجع هذا الضعف إلى أن المؤسسة الجزائرية (خاصة أو عمومية) عملت لسنوات طويلة في ظل غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، إضافة إلى عدم رغبتهافي تبني المفهوم الحديث للتسويق الدولي بروافده الحيوية ومقارباته الإستراتيجية[1]، فأهم معوقات التصدير التي تواجه المؤسسات تتمثل في ضعف القدرة التسويقية ونقص الخبرة الإستراتيجية على اتخاذ قرارات تسويقية فعالة على المستوى الدولي.

3- تأخر بيئة الأعمال وضعف الجاذبية الاستثمارية للاقتصاد الجزائري: إن جذب الاستثمارات يعتبر أحد التحديات التي لم توفق فيها الجزائر، كونه يتطلب بيئة مؤسساتية موائمة وقطاع مالي متطور وسياسة اقتصادية قابلة للتنبؤ. وتشير عديدالتقارير إلى الأداء المتواضع للجزائر في مجال استقطاب الاستثمار خاصة الأجنبي[2]، وبالتالي عدم الاستفادة من هذه القناة في مجال الصناعة عبر نقل المعارف والتكنولوجيا والأموال، وتدل نتائج تقرير التنافسية العربية (2012) على أن الجزائر تأتي في المرتبة الثالثة والعشرون (من أصل ثلاثين دولة) فيما يتعلق بجاذبية الاستثمار[3]. ومن الأسباب التي تقلل من جاذبية الاستثماربالجزائر: ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية، انخفاض حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي،انخفاض مستوى التطور المالي وضعف بورصة الجزائر، طبيعة القروض التي غالبا ما تكون قصيرة الأجل ومرتبطة بالنشاطات التجارية الأمر الذي يترتب عنه أن لا تجد المدخرات المحلية غالبا طريقها إلى الاستثمار في النشاطات الإنتاجية طويلة الأجل.

4- ضعف الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا:الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات والصناعات والاقتصاديات، حيث يؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية الصادرات وحصصها في الأسواق الأجنبية[4]. وقد احتلت الجزائر المرتبة الرابعة والعشرين سنة 2012 بالنسبة لأداء طاقتها الابتكارية وتوطين التكنولوجيا (من أصل ثلاثين دولة)، وهذا نظرا للمشكلات المتعددة التي تعاني منها الجزائر في ميدان العلم والتكنولوجيا بدءا بالموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وآفاق تطبيقاته، وهو ما يجعل من تنافسية المنتوج الوطني من حيث السعر والتكنولوجيا ضعيفا جدا، وبالتالي صعوبة اقتناص الأسواق على أساس المرونة السعرية والإبداع التكنولوجي.

5-تدعيم وحماية صناعات غير قادرة على المنافسة: إن تقديم مختلف أوجه الحماية والدعم للمؤسسات يؤخذ عليهأنه ينحرف أحيانا إلى بعض الصناعات غير القادرة على المنافسة وهو

---

[1] عماري جمعي، قندوز طارق، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الرابط:
http://labocolloque5.voila.net/18AMMARIGUENDOUZ31.pdf، الاطلاع: 2014/12/20.

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، ، الكويت، 2012، ص39.

[3] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، ، الكويت، 2012، ص46.

[4] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، ، الكويت، 2012، ص47.

ما يعني تسخير موارد الدعم لتغطية نفقات المؤسسة وزيادة أرباحها دون المساهمة في النشاط التصديري.

الخاتمة

حققت إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر تحسنا ملحوظا في مستواها، لكن بينت نتائج الدراسة القياسية عدم صحة فرضية أن الصادرات خارج المحروقات تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في ظل الانفتاح التجاري، وبالتالي عدم ارتباط هذين المتغيرين بعلاقة توازنية طويلة الأجل. وهو تأكيد آخر ضعف أسس اقتصادنا التصديري خارج المحروقات، مما يعني أن هدف تشجيع التصدير خارج المحروقات وبناء اقتصاد تصديري حقيقي قادر على تبديد المخاوف من انهيار أسعار المحروقات مازال يراوح مكانه. فهاهي انهيارات أسعار البترول مع نهاية 2014 تؤكد أن التبعية للمحروقات مازالت قائمة، وأن تمكين الصناعة الوطنية لم تحققه سياسة تحرير التجارة الخارجية بعد.وهو ما يستدعي إحداث تغيرات هامة في الاقتصاد تسمح بإرساء برامج وخططفي جميع المجالات وخاصة القطاع الصناعي الموجه للتصدير، حتى تتمكن الصادرات خارج المحروقات من المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي. لهذا الغرض يوصي الباحث بما يلي:

- من المهم أن تأخذ المؤسسة المحلية مدة إرجاء إقامة منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي إلى 2020 بدلا من 2017، بعين الاعتبار لتدعيم قدراتها الاستثمارية والتنافسية على أساس من التطوير والابتكار.
- ضرورة تنمية القطاعات القادرة على توسيع الإنتاجية وتنمية صادراتها جنبا إلى جنب مع صادرات المحروقات مع التركيز على القطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على ضمان زيادة استقرار النمو الاقتصادي.
- من الضروري الإعداد لسياسة هيكلية قائمة على برامج وخطط يساهم فيها جميع المتدخلين في نشاط الإنتاج والتصدير والتي لا يمكن أن تكون قابلة للتحقيق إلا إذا توفرت على إدارة سياسية على أعلى مستوى وهو الشرط الضروري والحاسم لبعث هذا المشروع الوطني.

ملحق الجداول:

الجدول رقم (01):تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

المتغيرة	مصدر البيانات
إجمالي الناتج المحلي	الديوان الوطني للإحصائيات: http ://www.ons.dz
الصادرات خارج المحروقات	المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات

الجدول رقم (02): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الصادرات خارج المحروقات

اختبارADF للسلسلة $EXhh_t$						
	$H_0 : \rho = 1$		$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$	
	τ_ρ	$\tau_{tab1\%}$	T_{cal}	$T_{tab1\%}$	T_{cal}	$T_{tab1\%}$
النموذج (4)	2.006	-2.6693	-	-	-	-
النموذج (5)	-2.0644	-3.7529	2.28	3.22	-	-

النموذج (6)	-2.7388	-4.4678	2.89	3.78	2.28	3.53
اختبارADF للسلسلة $Exhh_t$(بعد أخذ الفرق الأول)						
النموذج (4)	-4.0842	-2.6742	-	-	-	-
النموذج (5)	-4.2698	-3.8085	2.73	3.22	-	-
النموذج (6)	-4.6143	-3.4983	2.48	3.78	-1.41	3.53

المصدر:من إعداد الباحث وباستعمال برنامج Eviews8

الجدول رقم (03): نتائجاختبار استقرارية سلسلة إجمالي الناتج المحلي

اختبارADF للسلسلة GDP_t						
	$H_0 : \rho = 1$		$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$	
	τ_ρ	$\tau_{tab1\%}$	T_{cal}	$T_{tab1\%}$	T_{cal}	$T_{tab\ 1\%}$
النموذج (4)	5.9049	-2.6629	-	-	-	-
النموذج (5)	-3.0571	-3.7529	3.50	3.22	-	-
النموذج (6)	-2.2019	-4.4407	2.29	3.78	1.94	3.53
اختبارADF للسلسلة GDP_t (بعد اخذ الفرق الأول)						
النموذج (4)	-2.8624	-2.6742	-	-	-	-
النموذج (5)	-4.0452	-3.7880	3.31	3.22	-	-
النموذج (6)	-4.9316	-4.4678	3.76	3.78	-2.15	3.53

المصدر: من إعداد الباحث وباستعمال برنامج Eviews8

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الجذر الأحادي باستعمال اختبار PP.

عدد التاخيرات(Troncature de Newey-West)=3							
$EXhh_t$	اختبار pp	t_{calcul}	$t_{tabulé1\%}$	GDP_t	اختبار PP	t_{calcul}	$t_{tabulé1\%}$
في المستوى	(1)	-3.2895	-4.4163	في المستوى	(1)	-4.1053	-4.4163

	(2)	-2.5367	-3.7529		(2)	-3.9329	-3.7529
	(3)	2.8257	-2.6693		(3)	5.4998	-2.6693
عند الفارق الأول	(1)	-5.1922	-4.4407	عند الفارق الأول	(1)	-5.6863	-4.4407
	(2)	-5.0825	-3.7695		(2)	-4.9805	-3.7645
	(3)	-4.0909	-2.6742		(3)	-2.8923	-2.6762

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد باستعمال برنامج Eviews 8

قائمة المراجع:

1- خالد محمد السواعي، دور الصادرات في النمو الاقتصادي (دراسة حالة منطقة غرب أسيا)، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد35، العدد02، الأردن، 2008 .

2- عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

3- بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

4- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 .

5 -Youcef Debboub, les nouveaux mécanismes économique en Algérie, OPU, Alger, 1991.

6- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2002.

7- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

8-براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2006.

9 - Valérie Mignon, Econométrie théorie et applications, ECONOMICA, Paris, 2008 .

10-شفيق عربش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 05، سوريا، 2011.

11-Régis Bourbonnais, Econométrie, 7e édition, DUNOD, Paris, 2009, p286.

12-عماري جمعي، قندوز طارق، التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الرابط: http://labocolloque5.voila.net/18AMMARIGUENDOUZ31.pdf ، الاطلاع: 2014/12/20.

13- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، ، الكويت، 2012.

14-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، ، الكويت، 2012.

15-المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، ، الكويت، 2012.